

## سمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة 2012 مؤشرات القياس ونموذج العلاج\*

- أ.د. محمد مقداد - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة  
د. خليل النمروطي - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة  
أ.د. سمير صافي - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة  
م. محمد نصار - وزارة الشؤون الاجتماعية - غزة

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى التعرف على سمات وخصائص الأسر الفقيرة التي تعيش في قطاع غزة، وذلك سعياً للوصول إلى مؤشرات قياسية للفقراء، والوصول إلى نموذج مقترح للتخفيف من حدة الفقر في قطاع غزة.

ولتحقيق الهدف من الدراسة، استخدم فريق البحث المنهج الوصف التحليلي، كما اعتمد الفريق على البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال استمارة استهدفت عينة من 647 أسرة منتفعة من برنامج التحويلات النقدية بوزارة الشؤون الاجتماعية حسب بيانات شهر يونيو-2012، حيث شكلت العينة 13,6% من مجتمع الدراسة، وقد تم فحص الاستمارات ومراجعتها قبل إدخالها للحاسوب وتحليلها. وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين الحالة التعليمية وحالة العمل، وكان متوسط دخل الأسرة الفقيرة من مختلف المصادر 757 شيكل شهرياً، في حين أن الذين يعملون في القطاع غير المنظم من العينة بلغ متوسط دخلهم 800,6 شيكل شهرياً، كما بلغ متوسط دخل الأسرة 1,176 شيكل للذين يعملون في القطاع الخاص. وبينت النتائج أن دخل الأسر التي تحصل على مساعدات طارئة يزيد بصورة جوهرية عن أولئك الذين لا يحصلون على تلك المساعدات. وأظهرت الدراسة توفر رغبة كبيرة لدى المستفيدين في استمرار المنح والمساعدات على التحول إلى تمويل مشاريع صغيرة. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة التحضير لإنشاء الهيئة الوطنية لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بأقسامها المختلفة، ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من تحمل مسؤولياتها وتحقيق أهدافها عبر الاستغلال الأمثل للموارد والتنسيق المتكامل بين القطاع الأهلي والحكومي والخالص والممولين والمنظمات غير الحكومية، بما يضمن توظيف التمويل الدولي بالطرق المثلى التي تساهم في العلاج.

\* تم إعداد البحث بتمويل من شئون البحث العلمي والدراسات العليا .

## Attributes and characteristics of poor households in the Gaza Strip, 2012

### Measurement indicators and treatment model

**Abstract:** The study aims to identify the attributes and characteristics of the poor families living in the Gaza Strip, to reach the standard indicators for the poor, and access to a proposed model for poverty alleviation in the Gaza Strip.

To achieve the objective of the study , the team used an analytical method description, as the adopted by the Working on field data collected by the questionnaire through targeted Form consist of 647 family beneficiaries of the cash transfer program at the Ministry of Social Affairs, according to data from June 2012, where it formed the sample 13.6 % of the study, the forms were checked and reviewed before entering into the computer via the SPSS statistical study and the study find that there is a positive relationship between educational status and the status of the work , as the study showed that the average income of a poor family from various sources is 757 NIS per month, while the who work in the informal sector of the sample average income of NIS 800.6 per month, as the average household income of NIS 1,176 for those working in the private sector, and the results showed that the income of households that receive emergency aid increases substantially for those who do not have access to those aid , also the study showed a great desire to provide them with the continuation of grants and aid and they don't like to have a Small project.

The study concluded with a set of recommendations , the most important need to prepare to establish the National Commission for the treatment the problem of poverty and unemployment, with its various sections, giving it the power to enable it to carry out its responsibilities and achieve their goals through optimum utilization of resources and integrated coordination between the private sector and the government and pure, Donors and non-governmental organizations , to ensure the recruitment of international finance in ways that contribute to optimal treatment.

### مقدمة :

تعد ظاهرة الفقر في جميع دول العالم مشكلة يصعب حلها، وخصوصاً في الدول النامية والتي تشهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات الفقر، حيث ينجم عن تلك الظاهرة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ما تسببه تلك المشكلة من التأثير السلبي في كل من الرعاية الصحية والتعليم (بكدار: 2006، 2).

يتسبب الفقر في الحد من تقدم الدول ورفقيها ودفع المجتمعات نحو الهاوية فيتحول شبابها إلى الانحراف، فالإنسان الجائع يكون جل همهم وتفكيره سد جوعه فيكون ذلك حائلاً بينه وبين التقدم والإبداع (عليوة: 2007، 13).

والفقر مسألة نسبية تختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة، لذلك من الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فمعرفة الأسباب يثير الطريق لحلها، وصياغة سياسات للحد منه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، (حسن: 2005، 36). والأسباب المؤدية للفقر في فلسطين ليست كأسباب الفقر في سوريا ومصر، وقد شكل الفقر في الوقت الحاضر تحدياً أخلاقياً لجميع دول العالم، لأنه يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة، (سراج ويوسف: 1997، 25). وبعد ما شهدته دول الربيع العربي<sup>1</sup> شاهداً على أن الفقر والحرمان يولد الثورات التي تطيح بالدكتاتوريات، وقد كان شعار العدالة الاجتماعية هو أحد أهم الشعارات المشتركة في تلك الثورات.

وتتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة، تتبع من خصوصية القضية الفلسطينية وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث طوال قرن من الزمن ولاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية. وقد أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 2006، 3).

وعلى الرغم من أن الأراضي الفلسطينية تضم مجموعة كبيرة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية التي تعمل من أجل مكافحة ظاهرة الفقر والحد منها، عبر مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية، إلا أنها مشتتة وقد عجزت هذه البرامج مجتمعة عن سد فجوة الفقر بسبب التشتت في صرف التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه المؤسسات المحلية والدولية. (وزارة الشؤون الاجتماعية - إستراتيجية الحماية الاجتماعية: 2001) وعدم وجود آليات لاستحداث مصادر للتمويل الداخلي، بالإضافة للابتزاز الذي يتعرض له العمل الإنساني والفقراء في الأراضي الفلسطينية من المانح الأجنبي لصالح قضايا سياسية واجتماعية، وعلى الرغم من ذلك فالمواطن الفلسطيني ليس كسولاً ولا الأراضي الفلسطينية عاقر فشدة الفقر سببها الحصار

<sup>1</sup> هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إرراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. وكانت أكبر هذه الاحتجاجات في سوريا. تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام". ( ويكيبيديا: 2012)

والإجراءات الإسرائيلية ( بكار : 2006). ولعل عدم التنسيق بين كافة المؤسسات التي تكافح الفقر من أهم أسباب عدم القدرة على الإحاطة بهذه الظاهرة وعلاجها.

#### مشكلة الدراسة :

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي والتي زادت بشكل واضح مع خلال الممارسات الإسرائيلية المختلفة وضعف تخطيط السياسات الحكومية لتخفيض معدلات الفقر، خصوصاً في ظل تعدد المؤسسات الدولية والمحلية العاملة في مجال مكافحة الفقر، وتأتي هذه الدراسة كتشخيص لسمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما هي سمات وخصائص الأسر الفلسطينية

#### الفقيرة في قطاع غزة ؟

#### أهداف الدراسة وأهميتها:

1. دراسة وتحديد أبرز العوامل المؤثرة على الفقر في الأراضي الفلسطينية مثل التحصيل العلمي، وطبيعة عمل رب الأسرة، حالة أفراد الأسرة التعليمية والصحية، المساعدات التي تحصل عليها الأسرة.

2. تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة لجهات الاختصاص من أجل الوصول إلى حلول للتخفيف من حدة مشكلة الفقر.

#### حدود الدراسة:

جرت الدراسة في قطاع غزة، على عينة عشوائية من المستفيدين من دفعة شهر يونيو لعام 2012 من برنامج التحويلات النقدية الذي يتم إدارته عبر وزارة الشؤون الاجتماعية.

#### الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الفقر وسبل مكافحته، على المستوى الفلسطيني أو العربي والدولي، ولعل القليل من هذه الدراسات وفق حدود علم الفريق البحثي تناولت تشخيص السمات والخصائص للأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية، حيث أن تشخيص المشكلة هو جزء أساسي من المساهمة في حلها، ونذكر هنا بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

1. دراسة: دخل الله، صبحية (2012). التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته (دراسة في جغرافيا التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

تناولت الدراسة مدينة نابلس وأحيائها التسعة عام 2011 وهدفت إلى التعرف على مستويات الفقر ومؤثراته وأنواعه، من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، كما تم تمثيل نتائج التحليل على الخرائط بهدف إظهار التباينات المكانية لمستويات الفقر.

أظهرت الدراسة أن انتشار الفقر في المدينة سببه الرئيسي الاحتلال الإسرائيلي وحصاره المتكرر للمدينة، وخاصة إثر انتفاضة الأقصى في العام 2000، كما بينت أن نسبة الفقر في المدينة حسب الإنفاق بلغت 47,9%، أما حسب الدخل فقط بلغت نسبة الفقر 42,6%، كما أظهرت الدراسة أن المساعدات لا تقدم لمستحقيها من الأسر المحتاجة حقاً، وأن نسبة نقص التغطية قد بلغت 86,2%، في المقابل هناك 30,4% من الأسر التي تتلقى مساعدات غير محتاجة لها ولا تستحقها، وهو ما يسمى خطأ التضمين.

وقد كانت أبرز توصيات الدراسة ضرورة إقامة مشاريع إنتاجية في المدينة لخفض نسبة البطالة الدائمة والمؤقتة ورفع مستوى الدخل، خاصة في الأحياء الأكثر فقراً، كما أوصت بوضع حد أدنى للأجور والعمل على وصول المساعدات لمستحقيها من خلال فرق مسح اجتماعي متخصصة.

2. دراسة: حسن، عبدالله (2005). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية

محافظة جنين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

تناولت الدراسة الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، وقد ركزت على الفقر في محافظة جنين، وهدفت الدراسة للتعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في جنين، من أجل التعايش مع الفقر، وقد بينت الدراسة أن للاحتلال الإسرائيلي وغياب الدولة الفلسطينية هي من أهم أسباب إفقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، كما بينت الدراسة أن معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها: أن غالب الأسر اعتمدت سياسة تخفيض الاستهلاك في محافظة جنين، حيث أن 95.8% من عينة الدراسة خفضت مستوى استهلاكها بنسبة 46.7%. كما أن المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية أو من الأهل والأقارب لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، حيث كانت مساهمة هذه المساعدات لا تغطي أكثر من 21% من احتياجات الأسر الفقيرة، كما أن 79% من الأسر الفقيرة

في العينة قالت أنها لم تستفيد من برامج التشغيل ومكافحة البطالة، كما أن فئة النساء هي الأقل حظاً من التعليم، حيث بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة 3.57 سنة مقابل 6.8 سنة للرجال. وقد كانت أبرز توصيات الدراسة توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل والذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر ورفع مستوى الأجور بما يتناسب مع مستوى خط الفقر، ورفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة من المؤسسات المحلية والدولية، وإنشاء برامج موجهة لتدريب وتشغيل ربات الأسر الفقيرة، وتوفير التعليم الجامعي والتأمين الصحي المجاني للفقراء، وتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والأعمال المنزلية لربات الأسر الفقيرة، وتقديم الدعم الفني لإدارة هذه المشاريع.

### 3. دراسة: الحنيطي، دوخي وآخرون (2004). تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في

#### المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن.

استهدفت الدراسة تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية في إقليم جنوب الأردن، ولتحقيق الهدف تم اختيار عينة قوامها 203 أسرة معيشية من بين 660 أسرة معيشية بطريقة عشوائية من 11 قرية في إقليم الجنوب، وتم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام ثلاث استمارات أعدت لهذا الغرض، واستخدم التحليل التمييزي في تحليل البيانات. أسفرت نتائج الدراسة عن تمييز الأسر ذي الفقر المدقع من خلال المتغيرات التالية: معدل البطالة، ملكية المسكن، القروض التنموية، الإنفاق على الهدايا للغير، نسبة الجنس، متوسط مساحة الحيازة الزراعية، العمر الوسيط، نسبة الأطفال للنساء، مدى استخدام واسطة البريد، و ملكية الأسرة لجهاز فيديو كاسيت. وأمكن تمييز الأسر الفقيرة من ذي الفقر المطلق من خلال ستة متغيرات، هي: عدد ممتلكات الحداثة المنزلية، نسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل، مدى توفر حظيرة ماشية مع مرافق المنزل، ملكية الأسرة لجهاز مسجل كاسيت، نسبة المعاقين في الأسرة، ونسبة الجنس.

### 4. (العضايلة، 2001). خصائص الأسر الفقيرة ومشكلاتها في المجتمعات المحلية الحضرية،

#### الأردن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص البنائية للأسر الفقيرة وما يميزها عن الأسر غير الفقيرة والتعرف على درجة التفاعل الاجتماعي بين الأسر الفقيرة والمجتمع المحلي المحيط بها، وطبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر الفقيرة، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من منطقة عمان الشرقية شملت 377 أسرة مستفيدة من صندوق المعونة الوطنية و123 أسرة غير فقيرة من نفس المنطقة، وقد استخدم الباحث التحليل الإحصائي الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة بلغ 7,5 فرداً ومتوسط حجم الأسر غير الفقيرة 5,8 فرداً. أما المستوى التعليمي للأب فقد كان متدني للأسر الفقيرة ومرتفع للأسر الغنية، أما

بالنسبة لأسباب الفقر حسب وجهة نظر العينة فقد كانت الغلاء بنسبة 45.1% وكبر الأسرة 32.9%، وأظهرت نتائج الدراسة ظهور مشكلة عمالة الأطفال والتسرب من المدارس لتأمين داخل الأسرة، وأن أهم الوسائل للتغلب على مشكلة الفقر هي توفير فرص العمل وتقديم المساعدات وتوفير العلاج المجاني.

من خلال الدراسات السابقة يتبين أن الدراستين الأولتين تناولتا ظاهرة الفقر في محافظي نابلس وجنين حيث برز من خلالها أن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته هي سبب رئيسي لإفقار الشعب الفلسطيني، كما أن الدراسات اتفقت على ضرورة توفير فرص عمل وتقديم المساعدات المادية الكافية وكذلك توفير العلاج والتعليم المجاني للأسر الفقيرة، وتتميز هذه الدراسة أنها الدراسة العلمية الأولى التي تتناول خصائص سمات الأسر الفقيرة في قطاع غزة، وسيتم تناول هذه الدراسة عبر المحاور التالية:

**المحور الأول: مفهوم الفقر في الأراضي الفلسطينية.**

**المحور الثاني: العوامل المؤثرة على الفقر في الأراضي الفلسطينية.**

**المحور الثالث: سياسة مكافحة الفقر الحالية في الأراضي الفلسطينية.**

**المحور الرابع: واقع سمات الأسر الفقيرة في قطاع غزة - نتائج التحليل الميداني.**

**المحور الخامس: نموذج الهيئة الوطنية للمعلومات الإجتماعية.**

**المحور السادس: النتائج والتوصيات.**

**المحور الأول: مفهوم الفقر في الأراضي الفلسطينية.**

الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد اجتماعية متعددة، فهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها، هذا وتشير التقديرات الى أن حوالي خمس العالم يمكن تصنيفهم على أنهم فقراء تنقصهم الحدود الدنيا من فرص العيش الكريم. ومن المعلوم أن ظاهرة الفقر تتفاقم وتستشري في المجتمعات النامية التي يتآكل نموها الاقتصادي نتيجة للنمو السكاني فيها.

إن مواجهة الفقر والتخفيف منه تمر عبر مراحل متعددة تبدأ بقياس الفقر متضمنة تعريف من هم الفقراء. فمفهوم الفقر يكاد يتسم بالتفاوت تبعاً لتفاوت المجتمعات من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فما هو فقر في دولة معينة قد لا يكون فقراً في دولة أخرى، حتى على مستوى الدولة الواحدة تجد فرقاً بين منطقة جغرافية وأخرى، ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية.

وهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية. (الرفاعي، 2007: 470).

### الفقر في الأراضي الفلسطينية:

يستند تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى التعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997<sup>2</sup> حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم احتساب خط الفقر الأول الذي يشار إليه بـ "خط الفقر المدقع" بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والسكن. أما خط الفقر الثاني الذي يشار له بـ "خط الفقر الوطني"، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والأنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. بلغ خط الفقر الوطني للأسرة المرجعية المعدلة (المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 حوالي 2,237 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 609 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1,783 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 478 دولار أمريكي).

### مقارنة بين الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تبين مؤشرات الفقر في الأراضي الفلسطينية أن الأسر في قطاع غزة أكثر فقراً من الأسر الضفة الغربية. ويظهر هذا من خلال مؤشرات خط الفقر الوطني والفقر الشديد وفجوة وشدة الفقر<sup>3</sup> وهي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر (خط الفقر العادي)، والتي تظهر أن قطاع غزة لم يتعاف بعد من آثار الحصار الذي فرض منذ العام 2007م والحرب على

<sup>2</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2004-2009 وفقاً للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010.

3 - وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر (خط الفقر العادي).

وآخرون سمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة 2012

غزة<sup>4</sup> في العام 2008م وكذا الحرب في العام 2012م<sup>5</sup> وتدمير مئات المنشآت الصناعية مما يظهر بوضوح تردي الأوضاع الاقتصادية فيها. انظر الجدول رقم (1).  
جدول رقم (1): نسبة الفقر المعدلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2004-2011 وفق منهجية 2010 لتقدير الفقر.

السنة	الفقر %		الفقر الشديد %		فجوة الفقر <sup>6</sup> %		شدة الفقر <sup>7</sup> %	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
2004	22.6	30.2	12.5	17.2	5.6	7.5	3	3.8
2005	21.7	28.4	14.3	16.8	5.8	7.3	3.2	4
2006	20.2	30	11.7	16.9	4.6	6.6	2.4	3
2007	20.5	49.5	10.5	32.8	4.9	14.8	2.4	8.9
2008 <sup>8</sup>	16.1	43	7.8	26.3	3.5	11.7	1.8	6.9
2009	15.5	33.2	7.5	20	3.1	8.1	1.4	4.2
2010	18.3	38	8.8	23	4.1	10.3	1.4	3.9
2011	17.8	38.8	7.8	21.1	3.9	9.3	1.4	3.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2004-2009 وفقاً للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010.

#### المحور الثاني: العوامل المؤثرة على الفقر في الأراضي الفلسطينية.

يمكن تتبع مسببات مشكلة الفقر في فلسطين وفق مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية والديموقراطية والإدارية والدولية والاقتصادية على النحو التالي:

#### أولاً: عوامل مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية:

حيث مارس الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني العديد من السياسات التي ساهمت في إفقار المواطن الفلسطيني، مثل مصادرة مئات الآلاف من الدونمات والسيطرة على الموارد من خلال إتاع الاقتصاد الفلسطيني "للإسرائيلي"، وسيطر خلالها على الإنتاج وجعل السكان في قطاع غزة والضفة الغربية عمالاً في الأراضي المحتلة. كما مثل قطاع غزة والضفة الغربية سوقاً للمنتجات

<sup>4</sup> - والتي تسمى فلسطينيا بحرب الفرقان. أما إسرائيليا فقد سميت بحرب الرصاص المصبوب.

<sup>5</sup> - والتي تسمى فلسطينيا بحرب حجارة السجيل أو السماء الزرقاء. أما إسرائيليا فقد سميت بعمود السحاب.

<sup>6</sup> - يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر، ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

<sup>7</sup> يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، (يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء).

<sup>8</sup> مؤشرات الفقر لعام 2008 مبنية على تقديرات و ذلك لعدم تمكن الجهاز المركزي للإحصاء من جمع البيانات في قطاع غزة لهذه السنة

"الإسرائيلية" بالإضافة إلى فرض نظام ضريبي أرهق السكان وأضعف دخلهم، (البرنامج الإنمائي الفلسطيني: 1994)، فضلا عن إغلاق المعابر وبناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية.

#### ثانيا: عوامل ديمغرافية:

وتتمحور العوامل الديموغرافية في طبيعة النمو السكاني وحجمه، ويظهر التركيب العمري للسكان أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية 0-14 سنة 44.1% في قطاع غزة، كما قدرت نسبة الأفراد 65 عام فأكثر بـ 2.5% بينما شكلت الفئة العمرية في سن العمل 15-64 حوالي 53.4%. (كتاب فلسطين الإحصائي: 2011)

وتشير الإسقاطات السكانية التي أجرتها الأمم المتحدة إلى اتجاه التغيير في التركيب العمري في الأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاه تناقض في نسبة صغار السن (0-14)، مقابل زيادة مضطربة في الفئة العمرية 15-59 (أي الفئة السكانية في سن العمل)، وكذلك الفئة العمرية 60 سنة فأكثر<sup>9</sup>. ولهذا الأرقام آثارها على الفقر والبطالة، مما يؤدي إلى زيادة في عدد الفئات المهمشة والتي تحتاج لرعاية اجتماعية وضممان اجتماعي. (المالكي، مجدي وآخرون: 2012، 12)

#### ثالثا: عوامل إدارية وتنظيمية:

والتي تتمثل في الفساد الإداري، وتدني مساهمة المرأة في التنمية، وضعف فعالية المؤسسات القائمة حاليا لتنظيم الفقراء، ضيق نطاق الحماية الاجتماعية. (صافي ومقداد: 2010، 106) وضعف البيئة التشريعية والمؤسساتية المنظمة لعمل قطاع الحماية الاجتماعية، حيث يتسم قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين بطابع إغاثي خيري. تغيب عنه المؤسسة في العمل والاهتمام ببناء مؤسسات قوية. لكن، هذا الواقع يعزى إلى وجود الاحتلال وغياب مؤسسات الدولة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وضعفها بعد قيام السلطة من حيث قَدَم أو غياب أو عدم نفاذ رزمة التشريعات والقوانين التي تنظم العمل في قطاع الحماية الاجتماعية كرافعة أساسية للقطاع الاجتماعي مثل قانون وزارة الشؤون الاجتماعية، وقانون الضمان الاجتماعي، ومجموع القوانين التي لها علاقة بالفئات الاجتماعية كالأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والأحداث، والنساء المعنفات، الأسرى المحررين، (وزارة الشؤون الاجتماعية - إستراتيجية الحماية الاجتماعية، 2011)

#### رابعا: عوامل دولية:

<sup>9</sup> ليس هناك تعريف محدد عالميا لسن الشيخوخة، فهناك من يعتمد سن 65 سنة فأكثر، وهناك دول أخرى تعتمد سن 60 سنة فأكثر. ولذلك تعتمد هذه الدراسة التعريف الأخير للمسنين الذي تم اعتماده من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأن المسن هو الشخص الذي بلغ عمره 60 عاما فأكثر، على اعتبار أنه التعريف المعتمد من قبل الأمم المتحدة والذي يتوافق مع سن التقاعد في الأراضي الفلسطينية، والمستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (الإحصاء المركزي الفلسطيني: 2009)

1. الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير مباشر وذلك لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بثلاث عملات في التعامل وهي الشيك الإسرائيلي، الدولار الأمريكي والدينار الأردني وأي خلل في اقتصاد هذه الدول سيؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، وتقلص كمية المنح والمساعدات التي تصل للشعب والحكومة الفلسطينية.

2. الاعتماد على المساعدات الخارجية: فهذه المساعدات غير منتظمة ومرتبطة في أحيان كثيرة بأجندات سياسية وتنموية قد تتعارض مع الأجندة الوطنية الفلسطينية. كذلك تعتمد الغالبية العظمى من مؤسسات المجتمع المدني على الدعم الخارجي. وقد زادت قيمة المساعدات المالية الخارجية بحوالي ستة أضعاف خلال الفترة 1999 و2008 حسب تقديرات البنك الدولي (من 607 مليون دولار إلى 3.25 مليار دولار في السنة). أي أن نصيب الفرد 850 دولار من هذه المساعدات عام 2008. (المالكي، مجدي وآخرون: 2012، 19-20)، وفي تصريح للدكتور محمد شتيه رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار تحدث أن نسبة النمو في الأراضي الفلسطينية تساوي صفرًا، فحجم المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية من الدول المانحة 12 مليار دولار خلال 14 عامًا<sup>10</sup>.

### المحور الثالث: سياسة مكافحة الفقر الحالية في الأراضي الفلسطينية

إن الأرقام والوقائع على الأرض تشير إلى أن جهود الحكومة والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المحلي لم تؤت ثمارها على أكمل وجه في مكافحة الفقر. والسبب وراء ذلك يعود من ناحية إلى سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي في فلسطين. إلا أن الاحتلال ليس السبب الوحيد في ذلك، بل يشاركه، ولو بنسبة أقل ضعف سياسات مكافحة الفقر واستراتيجيات الاستهداف ونظام تقديم الخدمة بشكل مجزأ، وضعف التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة<sup>11</sup> (وزارة الشؤون الاجتماعية-استراتيجية المساعدات النقدية: 2010).

وللوقوف على سياسة مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة يجب النظر للموضوع من خلال ما يلي:

<sup>10</sup> الجزيرة نت (2008). السلطة الفلسطينية تلقت 12 مليار دولار معظمها إغائية. دقق ورجوع بتاريخ 2013/04/05 من موقع <http://www.aljazeera.net/home/print/7d765314-b7db-4e31-9a3e-6b8582d8e0d7/8bb4a8e8-9d5f-4dc0-ae53-1962d872d7d1>

<sup>11</sup> ونخص بالذكر هنا ضعف التنسيق بين الجهات الممولة والقطاع الأهلي المستقبل للتمويل مع الجهات الحكومية الرسمية التي تعنى بمشكلة الفقر والبطالة كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة التخطيط وغيرها بالإضافة إلى القطاع الخاص.

### أولاً: الوزارات والمؤسسات الحكومية:

1. وزارة الشؤون الاجتماعية: تعتبر المقدم الأول لخدمات الحماية الاجتماعية على امتداد أرض الوطن، حيث يعمل في الوزارة حوالي 1400 موظف، موزعين على 17 مديرية و15 مكتب فرعي لتسهيل وصول الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وقد بلغ عدد المنتفعين من خدمات الوزارة حوالي 100 ألف أسرة موزعين مناصفة بين قطاع غزة والضفة الغربية بموازنة شهرية تصل 25 مليون شيكل شهرياً (www.mosa.pna.ps).

2. مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى: تأسست عام 1969 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم برعاية أسر الشهداء والجرحى داخل الوطن وخارجه، وتسعى المؤسسة إلى توفير مستوى عيش كريم لأسر الشهداء والجرحى، وتقدم لهم مخصصات شهرية وفقاً للنظام المالي الموجود لدى المؤسسة، كما توفر لهم خدمة التأمين الصحي ومجموعة من الخدمات التعليمية حيث يبلغ عدد المستفيدين من خدمات المؤسسة في الأراضي الفلسطينية حوالي 17000 حالة (10 آلاف في قطاع غزة، 7 آلاف في الضفة الغربية)، (أمان، 2010).

3. وزارة شؤون الأسرى والمحررين: تقدم الوزارة خدمات متعددة للأسرى داخل السجون وخارجها، ممثلة بالرواتب الشهرية للأسرى، ومنحة الإفراج لمرة واحدة، والتعليم الجامعي للأسير ولأبنائه وزوجته، والتأمين الصحي، وراتب شهري مقطوع للأسرى المحررين الذين أمضوا في السجن 5 سنوات فأكثر، والدفاع القانوني عنهم، وتقوم الوزارة كذلك بتوفير الدعم والحماية الاجتماعية للأسرى وعائلاتهم، مع إعادة تأهيل الأسرى المحررين لتمكينهم من الاندماج في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

### ثانياً: المؤسسات غير الحكومية:

1. لجان الزكاة<sup>12</sup>: وتشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وتلعب دوراً هاماً على صعيد الحماية الاجتماعية في فلسطين، وذلك من خلال برامجها المختلفة المتعلقة بمساعدة الأسر الفقيرة مالياً وعينياً، إضافة إلى مساعداتها للأيتام ورعايتهم والبرامج التدريبية والمشاريع التي تنفذها.

<sup>12</sup> أصدر المجلس التشريعي القانون رقم (9) لسنة 2008م الخاص بتنظيم الزكاة بإنشاء هيئة مستقلة ومتخصصة بشؤون الزكاة في الأراضي الفلسطينية، وأصدر مجلس الوزراء الفلسطيني القرار رقم (144) بتاريخ 2010/2/2م بتشكيل مجلس أمناء هيئة الزكاة الفلسطينية من نخبة من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد والإدارة بالإضافة إلى مجموعة من رجال الأعمال ومن العاملين في المجال الخيري، وقد بدأ العمل في هذه الهيئة في شهر يوليو من العام 2012، وهيئة الزكاة الفلسطينية حسب القانون هي هيئة حكومية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أهدافها. ( [http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com\\_dataentry&pid=8&Itemid=27&des\\_id=1239](http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=8&Itemid=27&des_id=1239))

2. **الجمعيات الخيرية:** تلعب الجمعيات الخيرية في قطاع غزة دوراً بارزاً في عمليات الإغاثة والتنمية، خاصة في ظل الحصار المفروض على القطاع، بما تقدمه من خدمات كبيرة سنوياً والتي تجاوزت 800 مليون دولار في العام 2010م ، وهذا يفوق حجم الميزانية السنوية للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة والمقدرة بـ 292 مليون دولار (العالول: 2011).
3. **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني:** تقدم خدمات صحية، وتأهيلية، وفي مجال الصحة النفسية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة وخاصة ذوي الإعاقة والمسنين والجرحى والأطفال الذين لديهم مشكلات نمائية.
4. **مؤسسات الإقراض:** وتلعب دوراً في تقديم القروض الميسرة للعائلات الفقيرة، في إطار تمكينها اقتصادياً.

#### ثالثاً: المؤسسات الأممية والدولية:

1. **الأونروا:** تأسست عام 1948 لتقديم العون والإغاثة والحماية والتشغيل للاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا بالقوة على ترك ديارهم إلى المنافي والشتات، حيث تقدم هذه الخدمة داخل فلسطين والمحيط الإقليمي، وتعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية وتحتل المركز الثاني بعد وزارة الشؤون الاجتماعية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن نصف سكان قطاع غزة والضفة الغربية من اللاجئين. حيث تعمل على توفير الرعاية الصحية الأولية، وتوفير التعليم الأساسي المجاني، خفض نسبة الفقر، وتخفيف الآثار الناتجة عن حالات الطوارئ، ولتحقيق ذلك فإنها تقوم بتقديم الإغاثة والدعم المباشر بأشكالها المختلفة النقدية والعينية وإصلاح السكن من خلال شبكة الأمان الاجتماعي ورعاية وحماية وتمكين الأسر الفقيرة والفئات المهمشة من اللاجئين.
2. **الاتحاد الأوروبي:** ويعتبر الممول الرئيسي للمساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة المساعدات النقدية للأسر الفقيرة.
3. **برنامج الغذاء العالمي WFP:** يقدم المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية.
4. **منظمة الأغذية والزراعة FAO:** و تساهم في تقديم مساعدات غذائية للأسر الفقيرة.
5. **البنك الدولي:** ويقدم مساعدات نقدية وفنية للمؤسسات الفلسطينية، كما ويساهم في تقديم المساعدات النقدية المقدمة للأسر الفقيرة بنسبة محدودة.

6. **مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى:** هناك العديد من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية التي تقدم خدمات حماية اجتماعية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، واليونيسيف UNICEF، وبرنامج السكان العالمي UNFPA وغيرها.
7. **وكالات التنمية الدولية:** التي تقوم بتنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية متعددة.

#### رابعاً: القطاع الخاص:

يساهم في التطور الاقتصادي والتشغيل في فلسطين، ولا يزال دوره غير واضح وبحاجة إلى تطوير للمساهمة في الحماية الاجتماعية بشكل خاص والتنمية الاجتماعية بشكل عام، مما يتطلب معالجة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص بحيث يكون هناك ترابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبما يؤدي إلى ترفاق وتزامن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل بما يخدم الفقراء والفئات المهمشة. وقد يناقش هنا دور الزكاة التي يدفعها القطاع الخاص في التخفيف من حدة الفقر.

ما سبق من مكونات يستدعي تكثيف واستمرار جهود الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات العاملة في القطاع الاجتماعي على تعزيز التنسيق والتواصل وتوظيف الموارد المتاحة، وإعداد الخطط على كل المستويات، من أجل التخفيف ومعالجة حالة الفقر والضغط المتزايد على الخدمات، بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الملازمة للانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال.

#### المحور الرابع: واقع وسمات الأسر الفقيرة في قطاع غزة من خلال نتائج التحليل الميداني

بعد استعراض مفهوم الفقر في الأراضي الفلسطينية والعوامل التي أدت إلى إفقار الإنسان الفلسطيني، والتعرف بشكل عام على أبرز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية العاملة في مجال مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية، ونظراً لعدم توفر بيانات دقيقة حول سمات الأسر الفقيرة وتحليل احتياجاتها فقد اعتمد الباحثون أساساً على البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال استمارة استهدفت عينة من المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية بوزارة الشؤون الاجتماعية تم تعبأتها من خلال خمسة من الأخصائيين الاجتماعيين.

تكونت العينة من 647 مشاهدة تعبر كل مشاهدة عن أسرة. تم اختيار العينة بصورة عشوائية من خلال المجتمع الذي بلغ عدده 47450 أسرة منفعه من برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة حسب بيانات شهر يونيو-2012، مما يعني أن العينة تمثل حوالي 13.6% من المجتمع، وقد تم فحص الاستمارات ومراجعتها قبل إدخال البيانات إلى الحاسوب عبر برنامج SPSS الإحصائي.

### مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في 47450 من الأسر المنتفعة من برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة حسب بيانات شهر يونيو - 2012. قام الباحث باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، وذلك حسب محافظات قطاعات غزة. وتم توزيع عينة استطلاعية حجمها 30 إستبانة لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الإستبانة. وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع 650 إستبانة على عينة الدراسة وتم الحصول على 647 إستبانة بنسبة استرداد 99.54%. وقد تم فحص الاستمارات قبل إدخالها إلى الحاسوب عبر برنامج SPSS الإحصائي.

### أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول " مؤشرات الفقر والبطالة في قطاع غزة" وتتكون إستبانة الدراسة من ستة أقسام رئيسة هي: معلومات أساسية عن رب الأسرة، التحصيل العلمي لرب الأسرة وقطاع العمل، بيانات المسكن، بيانات افراد الأسرة، الإعاقات في الأسرة، المساعدات ومستوى المعيشة

### الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحثون الاختبارات الإحصائية المعلمية وغير المعلمية وذلك حسب طبيعة البيانات، على النحو التالي:

- 1- الجداول التكرارية والنسب المئوية بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما.
- 2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
- 3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 4- معامل (Pearson Correlation Coefficient) لقياس الارتباط بين المتغيرات الرقيمة.
- 5- اختبار T لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتين مستقلتين من البيانات.
- 6- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث عينات أو أكثر من البيانات.
- 7- اختبار (Chi-Square Test for Independence) لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة دالة إحصائياً بين متغيرين أحدهما (وصفياً).

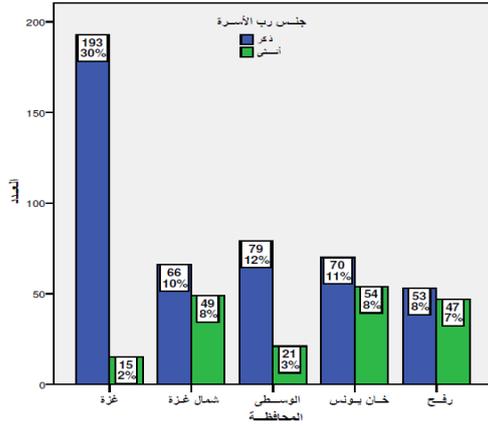
### تحليل العينة:

وجد الباحثون أن عدد أرياب الأسر من الذكور في العينة بلغ 461 بواقع 71.3% بينما الإناث 186 بواقع 28.7%. وعلى صعيد التوزيع الجغرافي فقد بلغ عدد أسر العينة في محافظة غزة

208، محافظة شمال غزة 115، محافظة الوسطى 100، محافظة خان يونس 124، محافظة رفح 100، وقد وزعت حسب المحافظة والجنس كما هو موضح بالجدول رقم (1):

شكل رقم (1)

شكل يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



أفراد العينة حسب المحافظة وبنسبة الجنس رب الأسرة

المحافظة	بنسبة الجنس رب الأسرة		العدد
	أنثى	ذكر	
غزة	15	193	208
	7.2%	92.8%	
شمال غزة	49	66	115
	42.6%	57.4%	
الوسطى	21	79	100
	21.0%	79.0%	
خان يونس	54	70	124
	43.5%	56.5%	
رفح	47	53	100
	47.0%	53.0%	
المجموع	186	461	647
	28.7%	71.3%	

يلاحظ من خلال الجدول رقم 2 بأن نسب العينة جاءت لتتناسب مع التوزيع السكاني للمحافظات حسب ما ورد في كتاب فلسطين الإحصائي للعام 2012 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى صعيد مكان السكن فقد شكلت العينة 419 أسرة من المدن، 48 أسرة من القرى، 172 أسرة من المخيمات، 5 أسر من التجمعات البدوية، وذلك حتى تشمل العينة جميع مناطق قطاع غزة.

#### مؤشرات حول رب الأسرة وبعض المتغيرات

##### التحصيل العلمي لرب الأسرة وحالة العمل

تبين النتائج الموضحة في جدول (3) أن الذين يعملون بلغت نسبتهم 28% بينما الذين لا يعملون 72%، وعند الربط بين حالة العمل والتحصيل العلمي تبين أن الذين لا يحملون الثانوية العامة بلغت نسبة العاملين منهم 25.9% بينما العاطلين عن العمل 74.1%، في حين أن الذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى بلغت نسبة العاملين منهم 33.7% بينما العاطلين عن العمل 66.3%. وتشير النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم وحالة العمل (قيمة الاحتمال=0.034).

جدول رقم (3): مستوى التعليم وحالة العمل

قيمة الاحتمال	المجموع	مستوى التعليم		حالة العمل
		ثانوية فأعلى	دون الثانوية العامة	
*0.034	181	57	124	نعم
	28.0%	33.7%	25.9%	
	466	112	354	لا
	72.0%	66.3%	74.1%	
	647	169	478	المجموع
	100.0%	100.0%	100.0%	

\* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم وحالة العمل عند مستوى 0.05

ما ورد في جدول 3 يوضح العلاقة ما بين الطردية الحالة التعليمية وحالة العمل حيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة تزيد فرصته في الحصول على العمل، مما يعني أن على الحكومة أن تبذل المزيد من الجهد باتجاه ربط المساعدة النقدية أو العينية التي تتلقاها الأسرة المستفيدة من التدخلات الإجتماعية المختلفة من مختلف الوزارت بالتحاق الأبناء بالمدارس ومن ثم الجامعات، وأن يكون هناك محفزات من قبيل التعليم المجاني المدرسي والجامعي لأبناء الفقراء كي يستطيع الجيل الجديد من ابناء الفقراء بان يحيو حياة كريمة في المستقبل، مما يساعد من تخلصهم من الفقر على المدى المتوسط والبعيد.

#### التحصيل العلمي لرب الأسرة وقطاع العمل

تجدر الإشارة هنا أن الذين أجابوا بنعم على السؤال الخاص بعمل رب الأسرة تبلغ نسبتهم حوالي 28% وتبين النتائج الموضحة في جدول (4) أنه بالنسبة للذين يعملون في القطاع الخاص فقد بلغت نسبتهم 9.9%، 34.1% للذين لا يحملون الثانوية العامة والذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى، على الترتيب، مما يعني أن هناك فرصة أعلى في الحصول على عمل في القطاع الخاص للذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى وذلك لحاجة سوق العمل في القطاع الخاص إلى حملة الشهادات. أما بالنسبة للذين يعملون في القطاع الحكومي فقد بلغت نسبتهم 6.3%، 6.8% للذين لا يحملون الثانوية العامة والذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى، على الترتيب، وهي نسبة قريبة ولا يوجد فرق بين الذين مؤهلاتهم العلمية دون الثانوية العامة أو ثانوية عامة فأعلى وذلك لأن التركيز على القطاع الحكومي والفقراء بطبيعتهم لا يحملون شهادات وفرصتهم أقل في الحصول على فرصة عمل في القطاع الحكومي.

تشير النتائج أنه بالنسبة للذين يعملون في القطاع غير المنظم فقد بلغت نسبتهم 83.8%، 59.1% للذين لا يحملون الثانوية العامة والذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى، على الترتيب، ويلاحظ هنا أن نسبة الذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى أقل من الذين دون الثانوية العامة في القطاع غير المنظم وهو أمر طبيعي فالذين لديهم شهادات فرصتهم في الحصول على وظيفة في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أعلى من غيرهم . وتشير النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم وقطاع العمل (قيمة الاحتمال=0.001).

ويلاحظ من خلال الجدول (4) أيضاً أن نسبة العاملين في القطاع غير المنتظم بلغت 76.8% من العاملين الذين شملتهم العينة مما يؤثر إلى وجود مشكلة يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

جدول رقم (4): مستوى التعليم وقطاع العمل

قطاع العمل	مستوى التعليم		قيمة الاحتمال
	دون الثانوية العامة	ثانوية فأعلى	
القطاع الخاص	9.9%	34.1%	*0.001
القطاع الحكومي	6.3%	6.8%	
قطاع غير المنظم <sup>13</sup>	83.8%	59.1%	
المجموع	100.0%	100.0%	

\* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم قطاع العمل عند مستوى 0.05

وحسب بيانات الجهاز المركزي الفلسطينية الصادرة في العام 2009 فإنها تشير إلى أن حوالي نصف العمالة الفلسطينية تعمل في قطاع العمل غير المنظم وما يرتبط بهذا القطاع من هشاشة في قطاع العمل ورداءة ظروف العمل، بشكل عام، من حيث معدلات الأجور وامتيازات العمل والحقوق الاجتماعية والقانونية والحماية الصحية، وتهديدها للوقوع في أي لحظة للوقوع في مصيدة الفقر، كما أنها تهدد الاستقرار المجتمعي وتكون غير محمية، وتؤثر إلى وجود ثغرات في النظام الحكومي فيما يتعلق بترخيص وتشغيل الشركات والمؤسسات بشكل عام.

<sup>13</sup> القطاع غير المنظم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الورد في مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية - التقرير السنوي 2010 هو:  
 - المشاريع الأسرية غير التضامنية: يتألف من جميع المشاريع الأسرية الفردية والتي تنتج منتج واحد على الأقل للسوق وغير مسجلة في الضريبة.  
 - المشاريع الأسرية (ليس منشأة أو مؤسسة): هو مشروع مملوك من أحد أفراد الأسرة مقيم في الأراضي الفلسطينية ولا يحمل أي صفة من صفات المنشأة أو المؤسسة.  
 - المستخدمين بأجر العاملين في منشأة/ مشروع غير مسجل في الضريبة.

### دخل الأسرة من مختلف المصادر ومستوى التعليم

تبين النتائج الموضحة في جدول (5) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر للذين لا يحملون الثانوية العامة قد بلغ 704.2 شيكل، بينما بلغ الدخل 810.5 شيكل لحملة الثانوية العامة فأعلى. وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى مستوى التعليم (قيمة الاحتمال=0.030)، وهو ما يعزز ضرورة الإهتمام بالتعليم لأبناء الفقراء حتى يتمكنوا من تحسين ظروفهم المعيشية.

جدول رقم (5): دخل الأسرة من مختلف المصادر ومستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
دون الثانوية العامة	462	704.2	494.9	*0.030
ثانوية فأعلى	162	810.5	657.4	

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

### دخل الأسرة من مختلف المصادر ومستوى التعليم (تصنيف مختلف لمستوى التعليم)

تبين النتائج الموضحة في جدول (6) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر للذين لا يحملون الثانوية العامة قد بلغ 704.2 شيكل، وقد بلغ دخل الأسرة 788.0 شيكل لحملة الثانوية العامة، بينما بلغ دخل الأسرة 928.6 شيكل لحملة دبلوم متوسط فأعلى. وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى مستوى التعليم (قيمة الاحتمال=0.048)، وهذا يوضح دور التعليم في تعزيز الدخل.

جدول (6): دخل الأسرة من مختلف المصادر ومستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
دون الثانوية	462	704.2	494.9	*0.048
ثانوية عامة	136	788.0	658.8	
دبلوم متوسط فأعلى	26	928.6	649.5	

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

### دخل الأسرة من مختلف المصادر وقطاع العمل

تبين النتائج الموضحة في جدول (7) أن أعلى متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر وصل إلى 2,103.0 شيكل وذلك للذين يعملون في القطاع الحكومي، بينما للذين يعملون في القطاع الخاص فقد بلغ متوسط الدخل 1,176.0 شيكل، بينما أدنى دخل كان من نصيب الذين يعملون في القطاع غير المنظم حيث بلغ متوسط الدخل 800.6 شيكل. وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى قطاع العمل وذلك لصالح الذين

يعملون في القطاع الحكومي ثم القطاع الخاص (قيمة الاحتمال أقل من 0.001)، مما يعني أن العمالة في القطاع الخاص وخاصة غير المنظم منه تعاني من قلة الدخل التي تتسبب في وجود هذه الأسر في دائرة الفقر، لذا يجب أن يكون هناك دور واضح للحكومة من أجل ضمان العيش الكريم لمواطنيها من خلال تحديد حد أدنى للأجور يتوافق مع الواقع المعيشي للأسر الفلسطينية لتحقيق كفاية هذه الأسر.

جدول رقم (7): دخل الأسرة من مختلف المصادر وقطاع العمل

قطاع العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
القطاع الخاص	24	1,176.0	702.8	أقل من 0.001*
القطاع الحكومي	10	2,103.0	984.2	
قطاع غير منظم	114	800.6	346.3	

\* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى 0.05

#### دخل الأسرة من مختلف المصادر ووضع عمل رب الأسرة

تبين النتائج الموضحة في جدول (8) أن أعلى متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر وصل إلى 1,830.3 شيكل وذلك إذا كان رب الأسرة يعمل بأجر منتظم، بينما لأصحاب العمل فقد بلغ متوسط الدخل 1,553.3 شيكل، كذلك تشير النتائج بأن متوسط الدخل قد بلغ 889.3 شيكل للذين يعملون بأجر منتظم، في حين بلغ 757.2 شيكل للذين يعملون بشكل جزئي. بينما أدنى دخل كان من نصيب الذين لا يعملون حيث بلغ متوسط الدخل 638.6 شيكل<sup>14</sup>. وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى وضع عمل رب الأسرة وذلك لصالح الذين يعملون بأجر منتظم ثم أصحاب العمل (قيمة الاحتمال أقل من 0.001).

جدول رقم (8): دخل الأسرة من مختلف المصادر ووضع عمل رب الأسرة

وضع عمل رب الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
صاحب عمل	6	1,553.3	1,034.3	أقل من 0.001*
يعمل بأجر منتظم	20	1,830.3	861.7	
يعمل بأجر غير منتظم	115	889.3	440.7	
يعمل بشكل جزئي	34	757.2	292.1	
لا يعمل	318	638.6	513.7	

<sup>14</sup> حيث يكون مصدر الدخل لهذه الأسر من خلال مساعدات الأهل والأصدقاء والمساعدات المقدمة من المؤسسات والهيئات الدولية أو الجمعيات الأهلية ولجان الزكاة من خلال كفالات الأسر أو كفالات الأيتام.

\* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى 0.05

مؤشرات حول بيانات المسكن وبعض المتغيرات المؤثرة على الفقر:

دخل الأسرة من مختلف المصادر والمديونية لشركة الكهرباء والبلدية:

تبين النتائج الموضحة في جدول (9) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر للذين مدينون لشركة الكهرباء بفواتير كهرباء قد بلغ 742.9 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة لغير المدينين لشركة الكهرباء بفواتير كهرباء فقد بلغ 694.0 شيكل وتشير النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى المديونية لشركة الكهرباء بفواتير كهرباء من عدمه (قيمة الاحتمال=0.364).

جدول رقم (9): دخل الأسرة من مختلف المصادر و مدين لشركة الكهرباء بفواتير كهرباء

مدين لشركة الكهرباء بفواتير كهرباء	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	494	742.9	544.6	0.364
لا	128	694.0	540.8	

يتضح من خلال الجدول عدم وجود علاقة بين دخل الأسرة ومدين بفواتير كهرباء وهذا منطقي لأن موضوع الكهرباء هو ثقافة مجتمعية، كما أن الفرق في متوسط الدخل قليل جداً مقارنة المدينين وغير المدينين لشركة الكهرباء.

كما تشير النتائج بأن معامل الارتباط بين دخل الأسرة من مختلف المصادر وقيمة المديونية لشركة الكهرباء بلغ -0.036، وهو ارتباط عكسي ضعيف جداً وغير دال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.434)، ويمكن إهماله بمعنى عدم وجود علاقة ارتباط ذات أثر معنوي.

كما تبين النتائج الموضحة في جدول (10) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر للمدينين للبلدية بفواتير مياه قد بلغ 732.7 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة لغير المدينين للبلدية بفواتير مياه فقد بلغ 731.4 شيكل وتشير النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى مدين للبلدية بفواتير مياه من عدمه (قيمة الاحتمال=0.364).

جدول رقم (10): دخل الأسرة من مختلف المصادر و مدين للبلدية بفواتير مياه

مدين للبلدية بفواتير مياه	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	437	732.7	523.2	0.978
لا	183	731.4	593.0	

من خلال الاختبارات اتضح أنه لا توجد علاقة إحصائية بين الدخل الشهر الماضي من مختلف المصادر وقيمة فاتورة الكهرباء أو الماء للأسرة حيث أنه تشير النتائج بأن:

1. معامل الارتباط بين دخل الأسرة من مختلف المصادر وقيمة المديونية البلدية بلغ - 0.047، وهو ارتباط عكسي ضعيف جداً وغير دال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.329).
2. معامل الارتباط بين دخل الأسرة من مختلف المصادر وقيمة فاتورة الكهرباء للشهر الماضي بلغ 0.082، وهو ارتباط طردي ضعيف جداً ودال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.049).
3. معامل الارتباط بين دخل الأسرة من مختلف المصادر وقيمة فاتورة المياه للشهر الماضي بلغ 0.104، وهو ارتباط طردي ضعيف جداً ودال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.014).

#### دخل الأسرة من مختلف المصادر ووجود لدى الأسرة مولد (موتور) كهربائي

تبين النتائج الموضحة في جدول (11) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر ووجود لدى الأسرة مولد (موتور) كهربائي قد بلغ 930.8 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة للذين غير المدينين للبلدية بفواتير مياه فقد بلغ 694.4 شيكل. وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى وجود مولد (موتور) كهربائي لدى الأسرة. ويتبين أيضاً أن دخل الأسر الذين لديهم مولد كهربائي يزيد بصورة جوهريّة عن أولئك الذين ليس لديهم مولد كهربائي (قيمة الاحتمال=0.002)، وهذا منطقي لأن زيادة الدخل تشجع على شراء موتور كهرباء.

جدول رقم (11): دخل الأسرة من مختلف المصادر ووجود لدى الأسرة مولد (موتور) كهربائي

وجود مولد كهربائي لدى الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	103	930.8	731.8	*0.002
لا	517	694.4	490.1	

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

تشير النتائج بأن معامل الارتباط بين دخل الأسرة من مختلف المصادر وقيمة ما دفعته الأسرة للوقود اللازم لتشغيل المولد الشهر الماضي بلغ 0.283، وهو ارتباط طردي ضعيف ودال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.004).

### مؤشرات حول أفراد الأسرة وبعض المتغيرات

#### أولاً: مؤشرات حول أفراد الأسرة وحالة العمل لرب الأسرة

تبين النتائج الموضحة في جدول (12) أن متوسط عدد أفراد الأسرة يساوي 7.85 فرد في حالة أن رب الأسرة يعمل ويساوي 6.86 في حالة رب الأسرة لا يعمل. وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط عدد أفراد الأسرة يعزى إلى حالة عمل رب الأسرة. ويتبين أيضاً أن عدد أفراد الأسرة في حالة أن رب الأسرة يعمل يزيد بصورة جوهرية في حالة أن رب الأسرة لا يعمل (قيمة الاحتمال=0.000).

ونفس النتيجة تم الحصول عليها لكل من المؤشرات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة، عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي، عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم. وقد تبين أن المتوسط الحسابي لبعض المؤشرات يزيد بصورة جوهرية في حالة أن رب الأسرة لا يعمل مثل عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى، عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون، عدد الأيتام (الأب متوفي)، عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)، عدد المطلقات في الأسرة. كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية يعزى إلى حالة عمل رب الأسرة في حالات عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة، عدد الأبناء في الجامعات، عدد المعاقين في الأسرة، عدد الخريجين العاطلين عن العمل.

جدول(12): متوسطات حول مؤشرات أفراد الأسرة حسب حالة العمل لرب الأسرة

المؤشر	رب الاسرة يعمل	رب الاسرة لا يعمل	قيمة الاحتمال
عدد أفراد الأسرة_الذكور	3.92	3.28	*0.000
عدد أفراد الأسرة_الإناث	3.92	3.58	*0.029
<b>عدد أفراد الأسرة</b>	<b>7.85</b>	<b>6.86</b>	<b>*0.000</b>
عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة_الذكور	2.06	1.42	*0.000
عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة_الإناث	2.06	1.41	*0.000
<b>عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة</b>	<b>4.12</b>	<b>2.83</b>	<b>*0.000</b>
عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة_الذكور	1.81	1.75	0.305
عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة_الإناث	1.79	1.98	*0.043
<b>عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة</b>	<b>3.60</b>	<b>3.73</b>	<b>0.229</b>
عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى_الذكور	0.07	0.11	0.091
عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى_الإناث	0.06	0.19	*0.000
<b>عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى</b>	<b>0.06</b>	<b>0.20</b>	<b>*0.000</b>

قيمة الاحتمال	رب الاسرة لا يعمل	رب الاسرة يعمل	المؤشر
*0.000	0.19	0.86	عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي_الذكور
*0.038	0.01	0.05	عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي_الإناث
<b>*0.000</b>	<b>0.20</b>	<b>0.91</b>	<b>عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي</b>
0.061	0.07	0.11	عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم_الذكور
0.273	0.01	0.02	عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم_الإناث
<b>*0.048</b>	<b>0.08</b>	<b>0.13</b>	<b>عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم</b>
*0.000	1.28	0.76	عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون_الذكور
0.135	1.26	1.40	عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون_الإناث
<b>*0.002</b>	<b>2.08</b>	<b>1.50</b>	<b>عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون</b>
0.186	0.21	0.17	عدد الأبناء في الجامعات_الذكور
0.108	0.23	0.29	عدد الأبناء في الجامعات_الإناث
<b>0.354</b>	<b>0.44</b>	<b>0.46</b>	<b>عدد الأبناء في الجامعات</b>
0.204	0.30	0.25	عدد المعاقين في الأسرة_الذكور
0.115	0.21	0.16	عدد المعاقين في الأسرة_الإناث
<b>0.094</b>	<b>0.13</b>	<b>0.07</b>	<b>عدد المعاقين في الأسرة</b>
*0.023	0.21	0.10	عدد الأيتام ( الأب متوفي)_الذكور
0.197	0.20	0.14	عدد الأيتام ( الأب متوفي)_الإناث
<b>*0.043</b>	<b>0.41</b>	<b>0.24</b>	<b>عدد الأيتام ( الأب متوفي)</b>
0.267	0.00	0.00	عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)_الذكور
*0.035	0.05	0.02	عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)_الإناث
<b>*0.028</b>	<b>0.06</b>	<b>0.02</b>	<b>عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)</b>
0.267	0.00	0.00	عدد المطلقات في الأسرة_الذكور
*0.019	0.09	0.05	عدد المطلقات في الأسرة_الإناث
<b>*0.013</b>	<b>0.10</b>	<b>0.05</b>	<b>عدد المطلقات في الأسرة</b>
0.171	0.09	0.12	عدد الخريجين العاطلين عن العمل_الذكور
0.053	0.12	0.07	عدد الخريجين العاطلين عن العمل_الإناث
<b>0.396</b>	<b>0.21</b>	<b>0.19</b>	<b>عدد الخريجين العاطلين عن العمل</b>

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

ثانياً: مؤشرات حول أفراد الأسرة وحالة دخل الأسرة من مختلف المصادر تبين النتائج الموضحة في جدول (13) أن معامل الارتباط بين عدد أفراد الأسرة ودخل الأسرة من مختلف المصادر بلغ 0.384، وهو ارتباط طردي ودال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.000).

ونفس النتيجة تم الحصول عليها لكل من المؤشرات التالية: عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة، عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة، عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي، عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم، عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون، عدد الأبناء في الجامعات، عدد الخريجين العاطلين عن العمل.

أما بالنسبة إلى مؤشر "عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى" فقد تبين أن معامل الارتباط بين عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى ودخل الأسرة من مختلف المصادر بلغ -0.089، وهو ارتباط عكسي ضعيف ودال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال=0.026).

أما بالنسبة لباقي المؤشرات فقد تبين أن معامل الارتباط بين عدد أفراد الأسرة ودخل الأسرة من مختلف المصادر غير دال من الناحية الإحصائية (قيمة الاحتمال أكبر من 0.05).

جدول رقم (13): معاملات الارتباط بين مؤشرات أفراد الأسرة وحالة الدخل

المؤشر	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
عدد أفراد الأسرة_الذكور	0.384	*0.000
عدد أفراد الأسرة_الإناث	0.284	*0.000
<b>عدد أفراد الأسرة</b>	0.409	*0.000
عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة_الذكور	0.255	*0.000
عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة_الإناث	0.198	*0.000
<b>عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة</b>	0.276	*0.000
عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة_الذكور	0.321	*0.000
عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة_الإناث	0.239	*0.000
<b>عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة</b>	0.339	*0.000
عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى_الذكور	0.006	0.883
عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى_الإناث	-0.096	*0.016
<b>عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى</b>	-0.089	*0.026
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي_الذكور	0.176	*0.000
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي_الإناث	0.126	*0.002

المؤشر	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي	0.203	*0.000
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم_الذكور	0.518	*0.000
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم_الإناث	0.315	*0.000
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم	0.602	*0.000
عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون_الذكور	0.135	*0.001
عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون_الإناث	0.185	*0.000
عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون	0.153	*0.000
عدد الأبناء في الجامعات_الذكور	0.101	*0.012
عدد الأبناء في الجامعات_الإناث	0.161	*0.000
عدد الأبناء في الجامعات	0.178	*0.000
عدد المعاقين في الأسرة_الذكور	0.099	*0.013
عدد المعاقين في الأسرة_الإناث	0.058	0.149
عدد المعاقين في الأسرة	-0.006	0.886
عدد الأيتام ( الأب متوفي)_الذكور	-0.009	0.829
عدد الأيتام ( الأب متوفي)_الإناث	0.009	0.815
عدد الأيتام ( الأب متوفي)	0.000	0.994
عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)_الذكور	-0.027	0.506
عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)_الإناث	-0.063	0.119
عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)	-0.066	0.100
عدد المطلقات في الأسرة_الذكور	-0.010	0.808
عدد المطلقات في الأسرة_الإناث	0.033	0.410
عدد المطلقات في الأسرة	0.029	0.464
عدد الخريجين العاطلين عن العمل_الذكور	0.222	*0.000
عدد الخريجين العاطلين عن العمل_الإناث	0.161	*0.000
عدد الخريجين العاطلين عن العمل	0.249	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05

### ثالثاً: مؤشرات حول أفراد الأسرة ومستوى التعليم

تبين النتائج الموضحة في جدول (14) أن متوسط عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة يساوي 3.60 ، 3.95 في حالة أن مستوى التعليم دون الثانوية العامة أو ثانوية عامة فأعلى على الترتيب. وتشير

النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة يعزى إلى حالة مستوى التعليم. ويتبين أيضاً أن عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة في حالة أن مستوى التعليم ثانوية عامة فأعلى يزيد بصورة جوهريّة في حالة أن مستوى التعليم دون الثانوية العامة (قيمة الاحتمال=0.042).

ونفس النتيجة تم الحصول عليها لكل من المؤشرات التالية: "عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم، عدد الأبناء في الجامعات، عدد الخريجين العاطلين عن العمل".

أما بالنسبة للمؤشر "عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي" فقد تبين أن المتوسط الحسابي في هذه الحالة يزيد بصورة جوهريّة في حالة أن مستوى التعليم دون الثانوية العامة.

أما بالنسبة لباقي المؤشرات فقد تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية يعزى إلى حالة مستوى التعليم.

جدول(14): متوسطات حول مؤشرات أفراد الأسرة حسب مستوى التعليم

المؤشر	مستوى التعليم دون الثانوية العامة	مستوى التعليم ثانوية فأعلى	قيمة الاحتمال
عدد أفراد الأسرة الذكور	3.45	3.49	0.435
عدد أفراد الأسرة الإناث	3.62	3.82	0.141
<b>عدد أفراد الأسرة</b>	<b>7.08</b>	<b>7.31</b>	<b>0.225</b>
عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة الذكور	1.63	1.54	0.260
عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة الإناث	1.58	1.62	0.400
<b>عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة</b>	<b>3.21</b>	<b>3.15</b>	<b>0.410</b>
عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة الذكور	1.76	1.80	0.362
عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة الإناث	1.84	2.15	*0.006
<b>عدد أفراد الأسرة 18-64 سنة</b>	<b>3.60</b>	<b>3.95</b>	<b>*0.042</b>
عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى الذكور	0.09	0.10	0.411
عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى الإناث	0.17	0.09	*0.009
<b>عدد أفراد الأسرة 65 سنة أو أعلى</b>	<b>0.17</b>	<b>0.13</b>	<b>0.212</b>
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي الذكور	0.41	0.30	*0.018
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي الإناث	0.02	0.03	0.256
<b>عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل جزئي</b>	<b>0.43</b>	<b>0.33</b>	<b>*0.036</b>

المؤشر	مستوى التعليم دون الثانوية العامة	مستوى التعليم ثانوية فأعلى	قيمة الاحتمال
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم_الذكور	0.06	0.12	*0.027
عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم_الإناث	0.01	0.02	0.231
<b>عدد أفراد الأسرة البالغين ويعملون عمل دائم</b>	<b>0.08</b>	<b>0.14</b>	<b>*0.020</b>
عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون_الذكور	1.10	1.22	0.144
عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون_الإناث	1.27	1.39	0.178
<b>عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون</b>	<b>1.89</b>	<b>2.01</b>	<b>0.287</b>
عدد الأبناء في الجامعات_الذكور	0.17	0.28	*0.023
عدد الأبناء في الجامعات_الإناث	0.21	0.34	*0.010
<b>عدد الأبناء في الجامعات</b>	<b>0.38</b>	<b>0.62</b>	<b>*0.002</b>
عدد المعاقين في الأسرة_الذكور	0.29	0.28	0.435
عدد المعاقين في الأسرة_الإناث	0.19	0.21	0.367
<b>عدد المعاقين في الأسرة</b>	<b>0.13</b>	<b>0.07</b>	<b>0.103</b>
عدد الأيتام ( الأب متوفي)_الذكور	0.19	0.15	0.261
عدد الأيتام ( الأب متوفي)_الإناث	0.18	0.18	0.467
<b>عدد الأيتام ( الأب متوفي)</b>	<b>0.37</b>	<b>0.33</b>	<b>0.369</b>
عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)_الذكور	0.00	0.01	0.159
عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)_الإناث	0.04	0.05	0.312
<b>عدد العوانس في الأسرة (40 سنة فما فوق)</b>	<b>0.04</b>	<b>0.06</b>	<b>0.231</b>
عدد المطلقات في الأسرة_الذكور	0.00	0.01	0.159
عدد المطلقات في الأسرة_الإناث	0.08	0.09	0.250
<b>عدد المطلقات في الأسرة</b>	<b>0.08</b>	<b>0.11</b>	<b>0.153</b>
عدد الخريجين العاطلين عن العمل_الذكور	0.06	0.21	*0.000
عدد الخريجين العاطلين عن العمل_الإناث	0.09	0.15	*0.021
<b>عدد الخريجين العاطلين عن العمل</b>	<b>0.14</b>	<b>0.37</b>	<b>*0.000</b>

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

مؤشرات حول المساعدات ومستوى المعيشة وبعض المتغيرات  
العلاقة بين دخل الأسرة من مختلف المصادر والحصول على أية مساعدات طارئة (يستثنى منها الدين والقرض)

تبين النتائج الموضحة في جدول (15) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر والذين يحصلون على مساعدات طارئة قد بلغ 813.2 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة للذين لا يحصلون على تلك المساعدات 677.4 شيكل وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى الحصول على أية مساعدات طارئة. ويتبين أيضاً أن دخل الأسر الذين يحصلون على مساعدات طارئة يزيد بصورة جوهرية عن أولئك الذين لا يحصلون على تلك المساعدات (قيمة الاحتمال=0.001)، وهو ما يبين أهمية المساعدات لهذه الأسر واعتمادها الكبير عليها.

جدول (15): دخل الأسرة من مختلف المصادر و الحصول على أية مساعدات طارئة

الحصول على أية مساعدات طارئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	250	813.2	593.1	*0.001
لا	374	677.4	500.6	

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

الجدول رقم 15 يوضح مدى ارتباط دخل المواطن الفلسطيني بالمساعدات حيث أن متوسط دخل الأسر التي تحصل على مساعدات هو أعلى من تلك التي لا تحصل على مساعدات، مما قد يشكل مشكلة حالية ومستقبلية في الإرتهان لسياسة المانح الأجنبي.

#### دخل الأسرة من مختلف المصادر والمساعدات النقدية من أي جهة بشكل دوري

تبين النتائج الموضحة في جدول (16) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر والذين يحصلون على مساعدات نقدية من أي جهة بشكل دوري قد بلغ 734.7 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة للذين لا يحصلون على تلك المساعدات 613.3 شيكل وتشير النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى المساعدات النقدية من أي جهة بشكل دوري (قيمة الاحتمال=0.393). ولعل هذا يشير إلى انخفاض معدلات الإعانات النقدية وضعف تأثيرها في متوسط الدخول للفئات المستفيدة من الإعانات.

جدول رقم (16): دخل الأسرة من مختلف المصادر و المساعدات النقدية

المساعدات النقدية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	609	734.7	546.8	0.393
لا	15	613.3	362.3	

#### دخل الأسرة من مختلف المصادر و حيازة أرض غير السكن

تبين النتائج الموضحة في جدول (17) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر والذين يوجد لديهم أرض غير السكن قد بلغ 1,121.9 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة للذين لا يوجد لديهم أرض غير السكن 718.9 شيكل وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى حيازة أرض غير السكن. ويتبين أيضاً أن دخل الأسر الذين يوجد لديهم أرض غير السكن يزيد بصورة جوهرية عن أولئك الذين ليس لديهم أرض غير السكن (قيمة الاحتمال=0.001)، وهذا ناتج من استغلال الأسر للأراضي التي تملكها وذلك في ظل اعتماد الحكومة في غزة على سياسة احلال الواردات وخصوصاً فيما يتعلق بالانتاج الزراعي، مما يشجع رب الأسرة على استغلال الأرض التي يملكها، كما أن عدد الذين أكدوا امتلاكهم للأرض قليل بالنسبة للعينة حيث يبلغ 3.2%. وهذا يعني ضرورة اهتمام الجهات المسؤولة بتمكين الفئات المهمشة والفقيرة عبر تمليكهم أو تأجيرهم أراضي تمكنهم من استغلالها وتحسين معدلات دخولهم عن طريق تشغيلها في الزراعة أو الحيازات الحيوانية .

جدول رقم (17): دخل الأسرة من مختلف المصادر و حيازة أرض غير السكن

حيازة أرض غير السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	20	1,121.9	801.2	*0.001
لا	604	718.9	528.6	

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

#### دخل الأسرة من مختلف المصادر و حيازة حيوانية

تبين النتائج الموضحة في جدول (18) أن متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر والذين يوجد لديهم حيازة حيوانية قد بلغ 903.2 شيكل. بينما بلغ متوسط دخل الأسرة للذين لا يوجد لديهم حيازة حيوانية 717.8 شيكل وتشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر يعزى إلى حيازة حيوانية. ويتبين أيضاً أن دخل الأسر الذين يوجد لديهم حيازة حيوانية يزيد بصورة جوهرية عن أولئك الذين ليس لديهم حيازة حيوانية (قيمة الاحتمال=0.012)، وهذا منطقي لأن الحيازة الحيوانية توفر دخلاً إضافياً للأسر .

جدول رقم (18): دخل الأسرة من مختلف المصادر و حيازة حيوانية

حيازة حيوانية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحتمال
نعم	47	903.2	629.9	*0.012
لا	577	717.8	533.7	

\* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى 0.05

### البرامج التي يمكن أن تلبي الحاجة من المساعدات الاجتماعية

تبين النتائج الموضحة في جدول (19) أن أكثر البرامج التي يمكن أن تلبي الحاجة من المساعدات الاجتماعية هي المساعدات النقدية حيث بلغت نسبة المؤيدين لذلك 97.2%، ويأتي في المرتبة الثانية برنامج التمكين الاقتصادي بنسبة 45.1%، ثم برامج التموين في المرتبة الثالثة بنسبة 43.5، ويأتي في المرتبة الرابعة بعد ذلك التأمين الصحي بنسبة 38.3%، بينما يحتل برنامج إقراض المعوقين المرتبة الخامسة بنسبة 7.0%، و يحتل برنامج كفالة الأيتام المرتبة السادسة بنسبة 2.6%.

جدول (19): البرامج التي يمكن أن تلبي الحاجة من المساعدات الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد*	البرامج
97.2	625	المساعدات النقدية
7.0	45	برنامج إقراض المعوقين
38.3	246	التأمين الصحي
2.6	17	برنامج كفالة الأيتام
43.5	280	برامج التموين
45.1	290	برنامج التمكين الاقتصادي

\* يمكن اختيار أكثر من إجابة

ويوضح الجدول 19 عن توجهات ليست ايجابية من ناحية الدلالات الاجتماعية التنموية. لأنه يبين أن توجه الأسر الفقيرة للمساعدات النقدية المباشرة، وليس لتمكينهم اقتصاديا عبر مشاريع صغيرة، من خلال برامج التمكين الاقتصادي.

ومن آثار الاستمرار في المساعدات النقدية، أن تعودت الأسر على تلقي المساعدات والحصول على المال دون عمل، وهو ما لا يتفق مع منهج الإسلام، ولا مع الاستدامة، ولا مع علاج مشكلة الفقر. وسوف يحول الأسر إلى مجموعة من الاتكاليين. كما يتضح مدى ارتباط فكر المبحوثين ببرامج المساعدات النقدية وتغيب عنهم الاستفادة من برامج التمكين الاقتصادي والمشروعات الصغيرة والتي تشكل رافعه للتنمية في المجتمعات الأخرى، وعلى ذلك يلزم المزيد من الجهد والعمل نحو نشر ثقافة الاعتماد على النفس من خلال توفير مصدر رزق دائم من مشروع صغير، وعلى الحكومة أن توفر البيئة المناسبة لمثل هذه المشروعات.

### الأولوية لمصادر دخل الأسرة خلال الشهر الماضي:

تبين النتائج الموضحة في جدول (20) أن المساعدات الاجتماعية من الحكومة كانت تمثل أعلى مصدر من مصادر الدخل لل وذلك بنسبة تأييد من المبحوثين بلغت 89.37، ثم مصادر دخل

أخرى بنسبة 27.01% وتشمل على الترتيب (عمل منقطع، عمل الأبناء، عمل رب الأسرة، الأهل والأقارب، والجمعيات). تأتي المساعدات الاجتماعية من الأونروا في المرتبة الثالثة بنسبة 18.28% ، بينما نسب تأييد المبحوثين لأولويات مصادر أخرى لدخل الأسرة فهي ضئيلة كما هو موضح في جدول (21).

جدول رقم (20): الأولوية لمصادر دخل الأسرة خلال الشهر

النسبة المئوية	الأولوية				المصدر الرئيسي
	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	
0.23		1		1	الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك
0.00					تحويلات من داخل الأراضي الفلسطينية
0.12			1		مشاريع للأسرة (غير الزراعة)
0.08		1			تحويلات من الخارج
6.26			6	36	أجور ورواتب من الحكومة
2.63			4	14	مساعدات اجتماعية من هيئات دولية
4.75		1	7	25	أجور ورواتب من القطاع الخاص
89.37	1	4	88	510	مساعدات اجتماعية من الحكومة
0.31				2	أجور ورواتب من قطاعات العمل الإسرائيلية
18.28	1	16	140	5	مساعدات اجتماعية من الأونروا
27.01		18	153	51	أخرى ( انظر الجدول المكمل)

\* جدول مكمل

مصادر الدخل	العدد	النسبة المئوية
عمل منقطع	154	69.4
الأبناء	23	10.4
عمل رب الأسرة	23	10.4
الأهل والأقارب	13	5.9
الجمعيات	9	4.1

#### المحور الخامس: الهيئة الوطنية للمعلومات الاجتماعية

إن علاج مشكلة الفقر ضرورة هامة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية التي أصدرتها الأمم المتحدة للعام 2000م والتي تشمل العناصر التالية: القضاء على الفقر المدقع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفاة الأطفال، تحسين العناية

الصحية للنساء ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، كفاية الاستدامة الدائمة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

والملاحظ أن كل هذه الأهداف تتمحور حول تخفيف مشكلة الفقر، والبطالة بما يمكن من استغلال الموارد البشرية بطريقة مثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن القول أن تخفيف مشكلة الفقر يتأتى من خلال محورين اثنين:

أولهما: النمو الاقتصادي، والذي يساهم في زيادة الدخل الحقيقي للفرد بما يضمن تقليل مشكلة الفقر. ويمكن للسياسات الاقتصادية ودعم القطاع الخاص وإعادة توجيهه المساهمة بجدية في النمو الاقتصادي وتقليل الفقر.

وثانيهما: محور إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والذي يضمن تحقيق آثارا إيجابية للنمو الاقتصادي لصالح الفقراء. فكلما تحسنت حالة عدالة توزيع الدخل كلما انخفضت معدلات الفقر. ويتم ذلك عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالضرائب والإعانات والتأمينات ومدفوعات البطالة وغير ذلك مما يساهم في إعادة توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر.

وعلاج مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية تتطلب توظيف كافة الموارد والإمكانات المتاحة محلياً ودولياً بما يخدم علاج هذه الظاهرة. وقد لمس الباحثون العديد من المشاكل المتعلقة بعدم توظيف هذه الموارد أفضل توظيف، سواء بسبب عدم تظافر الجهود المحلية بضعف التنسيق بين الوزارات المعنية أو المنظمات غير الحكومية فيما بينها وفيما بين المؤسسات الحكومية. كما ولاحظ الباحثون ضعفاً شديداً في التنسيق فيما بين الممولين من جهة وما بين الممولين والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، وكذا ما بين الممولين والقطاع الحكومي بشكل عام وخاصة في قطاع غزة.

كما وإن تفعيل الزكاة في نظام إيرادات الدولة بصورة رسمية حكومية عبر هيئة الزكاة يعتبر أساساً من أسس علاج مشكلة الفقر والبطالة بشرط توظيفها التوظيف الأمثل وفق برامج تنموية تشغيلية تتوافق مع حديث النبي المصطفى والذي يقول فيه "لا زكاة لغني أو لذي مرة سوى" إلا أن تكون أداة عمل يتم توفيرها للعاطل القوي حتى يتمكن من العمل ويوفر قوت يومه وأسرته ويكون عنصراً فاعلاً في العملية التنموية.

كما وإن غياب خطة وطنية متكاملة لعلاج مشكلة الفقر في فلسطين يضعف القدرة على المتابعة والتوجيه والرقابة على الجهات المختلفة المعنية بالتعامل مع هذه الظاهرة.

وعليه فإن النموذج المتكامل للعلاج يبدأ بوجود خطة وطنية للعلاج تتطلق من مؤسسة متخصصة للعلاج قادرة على التنسيق المتبادل بين جميع الأطراف وتكون على مستوى عال من السلطة والمسؤولية.

وأساس الخطة يبنى على توظيف كافة الموارد المتاحة بما في ذلك التمويل الدولي والمحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يضمن التمكين الاقتصادي للفقراء عبر توفير فرص العمل المختلفة وخاصة المبنية على ريادة الأعمال والأعمال المنزلية والصغيرة بعيداً عن مجرد الإغاثة المباشرة.

أما الجهاز العامل للمساهمة في علاج الفقر والبطالة فهو (هيئة وطنية عليا) تعمل على التنسيق التام والمستمر مع جميع أصحاب العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بعلاج مشكلة الفقر والبطالة ومحاولة خلق فرص العمل عبر الوحدات المذكورة بشكل أولي والتابعة مباشرة للهيئة. ويرتبط مع الهيئة مباشرة هيئة الزكاة ليتم توظيف أموالها بما يخدم التنمية عبر علاج مشكلتي الفقر والبطالة وتنمية المشاريع الصغيرة والمنزلية والحيوانات الزراعية والحيوانية التي تمكن الأسر الفقيرة من التمكين الاقتصادي والاستدامة في توفير الدخل وفرصة العمل.

وستقوم الهيئة الوطنية بتكوين الوحدات المطلوبة، وربما مع طواقم موظفيها من الوزارات والهيئات الرسمية المختلفة، الأمر الذي يعني عملياً إعادة تخصيص للموارد البشرية العاملة في الوزارات المختلفة والتي تعاني من البطالة المقنعة، والتي لا تجد ما تعمله حقيقة. الأمر الذي يعني أنه يمكن إنشاء مثل هذه الهيئة الوطنية لعلاج مشكلة الفقر والبطالة دون تكاليف حقيقية كبيرة تنقل كاهل موازنة الدولة.

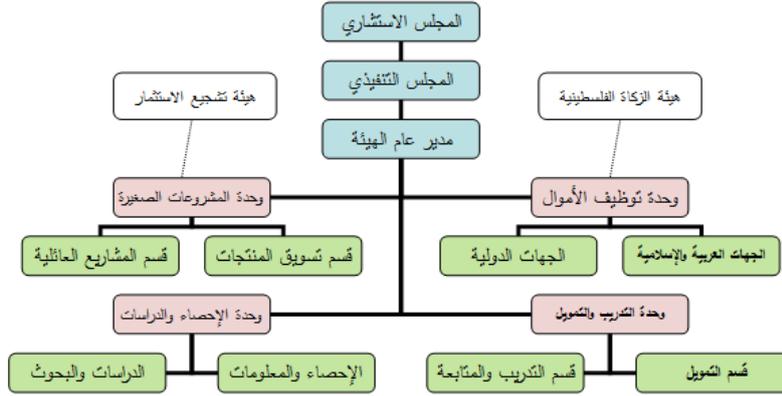
وهذه ليست المحاولة الأولى لتشكيل مثل هذا الكيان، فقد صدر بتاريخ 2005/1/31 قرار من مجلس الوزراء يحمل الرقم (18) لسنة 2005م بتشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر، نعتقد أن صدور هذا القرار كان محاولة لاقتناع المانحين الدوليين بجدية عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في الحد من ظاهرة الفقر، وقد جاء ليتواءم مع خطة التنمية 2005-2007 التي تم بلورتها وفق رؤية غربية حيث حددت الحكومة هدفين رئيسيين لخطة التنمية هما، معالجة الفقر بطريقة مستدامة، تحسين فعالية الحكم لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن للأسف لم يتم تفعيل هذه الهيئة.

وقد يتفق المقترح الحالي مع بعض ما جاء في قرار مجلس الوزراء سابق الذكر ولكن هذا المقترح يحمل رؤية واقعية وطنية قابلة للتطبيق.

ويعتقد الباحثون من خلال العديد من اللقاءات مع المعنيين والمسؤولين بأن هذه الفكرة الرائدة ستجد قبولاً وتشجيعاً في الأوساط الرسمية وأوساط الممولين الذين يحبون أن يجدوا صدأً وأثراً لتمويلهم على أرض الواقع. كما سيجد تعاوناً واسعاً من المؤسسات الأهلية وغير الحكومية. وقد ظهر ذلك من خلال ورشة عمل عقدها الباحثون وجمع فيها عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني والمانحين الذين أبدوا استعداداً كبيراً للتعاون.

### التصور المبدئي للنموذج:

يعتمد التصور المبدئي للنموذج على إنشاء كيان جديد رفيع المستوى باسم  
الهيئة الوطنية للمعلومات الاجتماعية في فلسطين



### مهام الهيئة الوطنية للمعلومات الاجتماعية:

1. مراجعة الخطط الوطنية والقطاعية للتأكد من أنها تركز على مكافحة الفقر بمفهومه الشمولي.
2. الإشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية الهادفة إلى مكافحة الفقر.
3. التأكد من إدماج وجهات نظر الفقراء واحتياجاتهم وأولوياتهم في الخطط الوطنية والقطاعية عبر تعزيز مشاركة الفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني في عملية صياغة الرؤى والسياسات التنموية.
4. إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر تكون متوافقة واستراتيجيات الحماية الاجتماعية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية، وأن يشترك في إعدادها عدد من الخبراء في هذا المجال في الأراضي الفلسطينية.
5. تقديم التوجيه والإرشاد إلى الجهات المانحة العربية والإسلامية من أجل ضخ التمويل وفق الآليات المحددة في إستراتيجية مكافحة الفقر، عبر القنوات المحددة لذلك.
6. ضرورة أن تعمل الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وفق إستراتيجية مكافحة الفقر.
7. الإشراف على تحديث البيانات والمعلومات حول ظاهرة الفقر في فلسطين، والتأكد من بناء الخطط والاستراتيجيات ومراجعتها وفقاً للتغيرات التي تظهرها البيانات

تتكون الهيئة من مجلس استشاري، ومجلس تنفيذي، وحدات عاملة:

1. المجلس الاستشاري: وقد جاءت فكرة تشكيل هذا المجلس ليكون التمثيل الرسمي والمجتمعي واسع في الهيئة على أن يكون أعضاء هذا المجلس متخصصين في مجال الفقر والبطالة ويضم:

- الوزارات الحكومية ذات الاختصاص مثل: (وزارة الشؤون الاجتماعية، والعمل، والصحة، والتربية والتعليم، والزراعة، والاقتصاد الوطني، والتخطيط، و المالية).
- هيئة تشجيع الاستثمار، هيئة الزكاة الفلسطينية.
- الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية المحلية: خمس أعضاء من التي يزيد تمويلها السنوي عن ثلاث ملايين دولار.
- الجمعيات الخيرية الدولية (جمعية قطر الخيرية، جمعية الإغاثة الإسلامية، هيئة الأعمال الخيرية، IHH التركية).
- الهيئات الدولية: منظمة المؤتمر الإسلامي، بنك التنمية الإسلامي، الأونروا، البنك الدولي.

2. المجلس التنفيذي: هذا المجلس بمثابة مجلس إدارة للهيئة ويكون عدد أعضاؤه سبعة كما يلي:

- عضو من وزارة الشؤون الاجتماعية.
- عضو من وزارة العمل.
- عضو من وزارة التخطيط.
- عضو يتم اختياره من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية المحلية.
- عضو يتم اختياره من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية الدولية.
- عضوين يتم اختيارهم من الهيئات الدولية.

ملاحظات هامة:

- تعتبر وزارة التخطيط ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل أعضاء دائمين في الهيئة.
- رئيس الهيئة يتم تعيينه من قبل رئيس الوزراء ويكون بمنصب وزير أو وكيل وزارة.
- يتناوب الأعضاء غير الدائمين على عضو الهيئة من خلال فئاتهم المحددة حيث تعتبر مدة العضوية ثلاث سنوات.

إن إنشاء هذه الوحدة يمثل نواة أساسية لترشيد استغلال الموارد المالية والمادية والبشرية، بما يخدم علاج مشكلتي الفقر والبطالة. إن هذه الفكرة ليست بدعا بين الدول بل هي موجودة في العديد من الدول بهدف علاج المشكلة. ويمكن الاستفادة من تجارب العديد من الدول في هذا الخصوص فيما يتعلق بإنشاء هذا الكيان الجديد وتفعيل دوره بمسؤولية كبيرة ليكون رافعة للعملية التنموية في الأراضي الفلسطينية ومشاركة في توفير فرص العمل وداعما للمشاريع الصغيرة وعلاج مشكلتي الفقر والبطالة.

#### المحور السادس: أهم النتائج والتوصيات:

- لوحظ أن علاقة طردية بين الحالة التعليمية وحالة العمل، فكلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة تزيد فرصته في الحصول على العمل. مما يعني توجيه السياسات الحكومية بهذا الاتجاه.
- أظهرت النتائج أن هناك فرصة أعلى في الحصول على عمل في القطاع الخاص للذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فأعلى، أما من دون ذلك فيعملون في القطاع غير المنظم، فمن يملكون شهادات لديهم فرصة أعلى من غيرهم في الحصول على وظيفة في القطاع الخاص أو الحكومي.
- تبين أن متوسط دخل الأسرة الفقيرة من مختلف المصادر 757 شيكل، في حين أعلى متوسط دخل الأسرة من مختلف المصادر وصل 2,103 شيكل وذلك للذين يعملون في القطاع الحكومي، بينما للذين يعملون في القطاع الخاص فقد بلغ متوسط الدخل 1,176 شيكل، بينما أدنى دخل كان من نصيب الذين يعملون في القطاع غير المنظم حيث بلغ متوسط الدخل 800,6 شيكل.
- تبين النتائج أن دخل الأسر التي تحصل على مساعدات طارئة يزيد بصورة جوهريّة عن أولئك الذين لا يحصلون على تلك المساعدات، مما يوضح مدى ارتباط دخل المواطن الفلسطيني بالمساعدات حيث أن متوسط دخل الأسر التي تحصل على مساعدات هو أعلى من تلك التي لا تحصل على مساعدات، مما قد يشكل مشكلة حالية ومستقبلية في الارتهان لسياسة المانح الأجنبي، الأمر الذي يعني ضرورة العمل على تغيير سياسات الدعم الإغاثي لصالح الدعم التنموي.
- أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين دخل الأسرة ومدى المديونية بفواتير كهرباء أو فواتير البلدية وهذا منطقي لأن موضوع دفع فواتير الكهرباء وفواتير المياه والبلدية هو ثقافة مجتمعية،

- كما أن الفرق في متوسط الدخل قليل جداً لمقارنة المدينين وغير المدينين لشركة الكهرباء، كما أن هناك علاقة طردية بين دخل الأسرة وامتلاكها لموتور كهرباء.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط عدد أفراد الأسرة يعزى إلى حالة عمل رب الأسرة. ويتبين أيضاً أن عدد أفراد الأسرة في حالة أن رب الأسرة يعمل يزيد بصورة جوهرية في حالة أن رب الأسرة لا يعمل، حيث متوسط عدد أفراد الأسرة يساوي 7.85 فرد في حالة أن رب الأسرة يعمل ويساوي 6.86 في حالة رب الأسرة لا يعمل، وهو شئ منطقي يربط الفقر بالطالة عموماً.
  - تتوفر رغبة كبيرة لدى المستفيدين من برامج المساعدات والمنح في استمرار المنح والمساعدات على التحول إلى تمويل مشاريع صغيرة مملوكة لهذه الأسر تؤدي إلى استغنائهم عن المساعدات بل وتحولهم إلى فئات متمكنة اقتصادياً قادرة على الإعالة الذاتية وليست بحاجة إلى المساعدات.

#### التوصيات:

- التحضير لإنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات الاجتماعية بأقسامها المختلفة ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من تحمل مسؤولياتها وتحقيق أهدافها وهو أمر قابل للتحقيق.
- ضمان دور الهيئة الوطنية للتنسيق بين جميع مكونات المجتمع الفاعلة والمؤثرة في موضوع البطالة بما يضمن المساهمة الفاعلة في توظيف التمويل الدولي لعلاج مشكلة البطالة.
- تسعى الحكومة لربط المساعدة النقدية أو العينية التي تتلقاها الأسرة المستفيدة من مختلف الوزارات، بإلتحاق الأبناء بالمدراس ومن ثم الجامعات، لما له من أثر على زيادة المستوى التعليمي لأبناء الأسر الفقيرة والمهمشة بما يساهم في إمكان تحولها إلى أسر قادرة على الكسب في المستقبل.
- تشديد الحكومة الرقابة على العمالة في القطاع الخاص وخصوصاً غير المنظم وذلك لتحسين ظروف العمل، بشكل عام والعمل نحو تحديد حد أدنى للأجور بالتنسيق مع القطاع الخاص.
- استغلال أموال الوقف والعمل نحو استثمارها بشكل أفضل وذلك لتكون مصدراً من مصادر تمويل برامج مكافحة الفقر، وكذلك استغلال أموال الزكاة عبر طرقها المشروعة.
- البحث عن وسائل تفعيل دور القطاع الخاص في مجال التشغيل بصورة أفضل.
- توجيه أموال المانحين نحو التمويل التنموي وليس الإغاثي، بما يساهم في إيجاد وسائل لتخريج الأسر من دائرة الفقر عبر ثقافة الاعتماد على النفس باعتماد سياسة المشاريع الصغيرة،

- خصوصاً فيما يتعلق بالانتاج الزراعي والحيوانات الحيوانية، من خلال الاستغلال الأمثل لأراضي المحررات.
- إطلاق حملات توعية للمواطنين وخاصة الأسر الفقيرة والمهمشة والعاطلين العمل والخريجين بالتوجه إلى القطاع الخاص وقطاع التوظيف الذاتي وخاصة للخريجين في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.
- توجيه برامج التعليم المتوسط للتعليم المهني المتخصص بناء على حاجة المجتمع الفلسطيني والقدرة على الحصول على فرص العمل.
- العمل على إيجاد علاج لمتراكمات الكهرباء والماء على الأسر الفقيرة. وهذا يتضمن وجود حملات توعية وطنية حول سداد فواتير المياه والكهرباء، وإيجاد وسائل وبرامج للأسر الفقيرة بهذا الخصوص من قبيل إعفاء هذه الأسر من نسبة من هذه الفواتير مع تجميد المستحقات القديمة.

#### المراجع :

1. الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) (2010). مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى - واقع وتحديات. سلسلة تقارير 31.
2. بكدار (2006). الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" بمناسبة يوم الفقر العالمي.
3. حسن، عبدالله (2005). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
4. ابوخطب، غسان (2010). قراءة في تقرير التنمية الإنسانية 2009\2010 الأرض الفلسطينية المحتلة. يوم دراسي بتاريخ 28 حزيران 2010، جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية.
5. الحنيطي، دوحى وآخرون (2004). تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن.
6. دخل الله، صبحية (2012). التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته (دراسة في جغرافيا التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

7. الرفاعي، محمد عبدالله(2007). معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن 12-13 نوفمبر.
8. سراج، إسماعيل ويوسف، محسن (1997). الفقر والأزمات الاقتصادية. سلسلة كتيبات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .
9. صافي، سمير ومقداد، خليل (2010). دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد.
10. العالول، عبد الماجد (2011). تقييم الإستعداد المؤسسي ضد الفساد في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ، رام الله- فلسطين.
11. العضائلة، لبنى (2001). خصائص الأسر الفقيرة ومشكلاتها في المجتمعات المحلية الحضرية، الأردن.
12. عليوة، جبر (2007). إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة)، الجامعة الإسلامية- غزة: دراسة ماجستير.
13. المالكي، مجدي وآخرون (2012). الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات دراسة استكشافية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
14. وزارة الشؤون الاجتماعية (2005). شبكة الحماية الاجتماعية- برنامج حماية أفقر الفقراء، رام الله- فلسطين.
15. وزارة الشؤون الاجتماعية (2010). إستراتيجية التحويلات النقدية، رام الله- فلسطين.
16. وزارة الشؤون الاجتماعية (2011). إستراتيجية الحماية الاجتماعية، رام الله- فلسطين.